البيان الختامي للدورة العادية للمجلس الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

عقد المجلس الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دورته العادية بالمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - المعمورة بسلا يومي السبت والأحد 2 و 3 فبراير 2019 م الموافق لـ 26 / 27 جمادى الأولى 1440 هـ تحت شعار" إنجاح الحوار الاجتماعي مسؤولية مشتركة ودعامة أساسية لتكريس السلم الاجتماعي."

وفِي كلمته الافتتاحية أشار الأخ عبد الله عطاش رئيس المجلس الوطني إلى سياق انعقاد الدورة العادية للمجلس الوطني، مبرزا أنه يتضمن مدارسة تقرير أداء المرحلة السابقة والتقرير المالي وكذا عرض برنامج ومشروع ميزانية 2019 للمصادقة، مشددا على ضرورة الوفاء لقيم ومبادئ المنظمة ومرجعيتها، كما استحضر الوضعين الاجتماعي والاقتصادي وانعكاسهما على أوضاع الشغيلة في ظل تعثر الحوار الاجتماعي داعيا إلى مواصلة النضال انتصارا للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة.

كما تميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة الأخ عبد الإله الحلوطي الأمين العام للمنظمة حيث ثمن من خلالها جهود مناضلي ومناضلات الاتحاد مشيدا بالدينامية التنظيمية والإشعاعية التي ميزت عمل المنظمة خلال المرحلة الأخيرة، كما توقف الأخ الأمين العام على المسار الطويل والمتعثر للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، مشددا على رفض الاتحاد لتشبث الحكومة بعرضها الأخير رغم كونه لا يرقى إلى انتظارات عموم الشغيلة.

مؤكدا أن جميع الأطراف مطالبة ببذل أقصى الجهود للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لأجواء التوتر والاحتقان ويحقق السلم الاجتماعي المنشود .

وقد تميزت دورة المجلس الوطني للاتحاد إلى جانب المصادقة بالإجماع على البرنامج والميزانية السنوية بنقاش جاد ومسؤول استحضر حساسية الظرفية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها السلبي والمستمر على القدرة الشرائية، خصوصا بعد انتهاء الاقتطاعات المرتبطة بالإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية في ظل غياب الإجراءات المواكبة التي أكدت عليها منظمتنا في مذكرتها حول التقاعد.

وفِي ختام أشغاله سجل المجلس الوطني ما يلي :

- قلقه البالغ بخصوص الوضع السياسي المتسم بالضبابية والجمود، مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ودعوته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة كفيلة برد الاعتبار للمؤسسات وإعادة الثقة فيها.

- انشغاله بتنامي وتيرة الاحتجاجات الوطنية والمجالية والفئوية بعدد من القطاعات والمؤسسات العمومية بما يهدد السلم الاجتماعي في غياب مبادرات جادة ومعقولة كفيلة بوضع حد لأجواء الاحتقان والتوتر.
- تثمينه لمواقف المكتب الوطني للاتحاد بخصوص الحوار الاجتماعي المتسمة بالتوازن والجدية والانتصار لمصالح الشغيلة بعيدا عن منطق المزايدة والحسابات الضيقة.

- تحميله مسؤولية تعثر مسار الحوار الاجتماعي إلى الأطراف المعنية به، وفِي مقدمتها الحكومة ويؤكد أن إنجاح التفاوض الاجتماعي يظل مسؤولية مشتركة داعيا المنظمات النقابية إلى التنسيق على قاعدة المصالح المشتركة لعموم الشغيلة والاتسام بحس المسؤولية الوطنية الذي تفرضه الظرفية الحالية بأبعادها الدولية والجهوية والوطنية.

- مطالبته الحكومة بضرورة تحسين عرضها بما يؤدي إلى توافق مختلف الأطراف، ويفضي إلى توقيع اتفاق اجتماعي ثلاثي .

- دعوته إلى تضمين الاتفاق إجراءات ملموسة وواضحة لتحسين الدخل من خلال تعميم الزيادة في الاجور وتكريس أنظمة حماية اجتماعية فعالة وتشريعات للشغل أكثر عدالة وانصافا وتكريسا للحريات النقابية.

- مطابته الإسراع بإخراج : مدونة التعاضد - التغطية الصحية للأبوين - قانون النقابات المهنية، وإعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

- مطالبة الحكومة بضرورة تحيين لائحة ممثلي المركزيات النقابية في مختلف المؤسسات الاستشارية الدستورية والمجالس الإدارية بالمؤسسات العمومية بما يتلاءم مع نتائج استحقاقات 2015.

- تجديد دعوته لمختلف القطاعات الحكومية ومسؤولي المؤسسات العمومية وشبه العمومية إلى فتح حوارات قطاعية جدية تفضي إلى نتائج ملموسة ومنصفة تماشيا مع مقتضيات منشور رئيس الحكومة حول تفعيل الحوار القطاعي.

- دعوته الحكومة إلى تسوية الملفات المتعلقة بالفئات التالية " المتصرفين والتقنين والوكلاء البريديين والمتعاقدين بقطاع التعليم وحاملي الشهادات بمختلف القطاعات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية....".

- رفضه فرنسة التعليم والتمكين للفرنسية على حساب اللغتين الرسميتين وفق المقتضيات الدستورية، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية وتحذيره من عواقب المس بمجانية التعليم، ودعوة الحكومة وممثلي المؤسستين التشريعيتين إلى تحمل كامل المسؤولية في إخراج قانون إطار للتعليم بما يستجيب لتطلعات المغاربة في تعليم يحافظ على هويتهم ويحافظ على المكتسبات ..

-وإذ يدعو المجلس الوطني في ختام أشغاله عموم مناضلاته ومناضليه إلى المزيد من الصمود دفاعا عن الحقوق العادلة والمشروعة لعموم الشغيلة المغربية فإنه يفوض للمكتب الوطني اتخاذ كافة المبادرات والخطوات النضالية المناسبة.

وما ضاع حق وراءه مطالب

وحرر بسلا في : 3 فبراير 2019 م
الموافق لـ 27 جمادى الأولى 1440 هـ

الإمضاء

عبد الله حسناش
رئيس المجلس الوطني
للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب